

فاقر المسول عنه به ادي بذلك الشيء وهم اي المختون  
برونه ويسمعون كلامه اي كلام الرجل وهو اي الرجل  
المسول عنه لا يراهم جازت شهادتهم وان سمعوا كلامه  
ولا يروه لا تقبل شهادتهم رجل باع رجلا اخر عقارا ويقضي  
اقاربه حاضر يعلم البيع ثم ادعي البعض لا تسمع دعوا  
وان لم يعلم البيع تسمع دعواه ولو وهبت المرأة مهرها  
لزوجهها فماتت المرأة فطلبت ورثتها مهرها منه اي  
من الزوج وقالوا اي الورثة كانت الهبة في مرض موته  
وقال الزوج لا بل في الصحة فالقول له ولو اقرتني  
او غيره ثم قال كنت كاذبا فيما اقرت وطلب المقر  
له لعطف المقر له علي ان المقر كان كاذبا فيما اولست  
بمبطل فيما تدعيه عليه هذا عند اي يوسف وعليه التوقي  
وعند محمد واي جنيفة يؤمر بتسليم المقر له الي المقر له  
الاقرار ليس بسبب للملك ولذا قالوا لو اقر رجل مال  
والمقر له يعلم انه كاذب في اقراره لا يجز له اخذ منه  
فيما بينه وبين الله تعالي الا ان يسلمه بطيب نفسه فيكون  
تمليكاً مبتدا قال لا خير وكتك في بيع هذا فسكت المخاطب  
ولم يقبل ولم يرد صار وكيلاً حتى لو كانت في صلح العقد  
لم ينجز بعزله كما مر في باب الرهن او كلها اي وكل رجل

امراته

امراته بطلاقها لا يملك الزوج عزلها مطلقاً سواء كان  
التوكيل ذوراً او غيره بقرينه او بغير قرينة وهو تفويض  
كما لو قال لها طلق نفسك كذا في المائنة وليس له ان يرجع  
عنه لان فيه معنى اليقين واليمين تصرف لان كذا في الهبة  
والضمان راجعة الي منكوحة الموكل خذ هذا واحفظه  
فانه من مزالق الازكياء ولو قال لا خير وكتك بكذا اي  
بيعه كما وقع في بعض النسخ مكانه ويجوز ان تكون  
اشارة الي الطلاق تخميناً يكون الوكيل اجنبياً يتطابق  
منكوحة او هذه لتطبيق شرطها بشيخي هذا السياق  
والسياق علي شرط اي من عزلتك فانت وكيل  
واراد ان يعزله عن هذه الوكالة بقول في عزله عزلتك  
ثم عزلتك وقال سمس الامينة السرخسي والقاضي الامام  
الاسيحاوي يقول عزلتك عن الوكالة المطلقة ورجعت  
عن الوكالة المتعلقة بالشرط كذا في الفتاوي السراجية  
والخلاصة ثم قال في الخلاصة قيل هو في المختار ولو قال  
وكتك بكذا علي شرط كلما عزلتك فانت وكيل واراد  
ان يعزله يقول في عزله رجعت عن الوكالة المتعلقة  
وعزلتك عن الوكالة المنجزة فبني بدل الصلح شرط  
في المجلس ان كان البدل بين يدي اي بتقابلة الذي